وزارة العدل

إدارة الإحصاء والبحوث

دراسة تحليله حول تطور عدد قضايا النيابة العامة خلال الفترة 2005 – 2011 م

الفهرس

المحتويات	الصفحة
المقدمة	3
الهدف من الدراسة	4
أولاً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها ونسبة الإنجاز فيها خلال الفترة **2005 – 2011 م**	5
ثانياً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة **2005 – 2011 م** حسب : **أ- نوع القضية .** **ب- النيابة .**	**8** **13**
ثالثاً : دراسة التوزيع النسبي للمتهمين من الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة **2005 – 2011 م** في: **أ- قضايا الجنايات.** **ب- قضايا الأحداث.** **ج- قضايا الشئون التجارية.**	**16** **19** **22**
رابعاً : معدل القضايا للسكان خلال الفترة **2005 – 2011 م** لكل من: **أ- القضايا الواردة .** **ب- القضايا المتصرف فيها .**	**25** **26**
خامساً : التوقعات المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة **2012 - 2016** لكل من: **أ – القضايا الواردة .** **ب- القضايا المتصرف فيها .**	**27** **28**
الخاتمة والتوصيات	**29**

المقدمة

يمثل الهدف الاستراتيجي الخاص بتحقيق عدالة وكفاءة إجراءات التحقيق والاتهام دعامة العمل لدى النيابة العامة لخلق مجتمع يتمتع كافة أفراده بالعدل والعدالة وسيادة القانون ، وتسعى النيابة العامة بدولة الكويت إلى تحقيق اطمئنان وثقة المجتمع على تمتعه بنظام فعال وعادل تطبق من خلاله دورها القانوني في التحقيق وتوجيه الاتهام ، ومباشرة الدعاوى الجزائية إلى غير ذلك من المهام التي تتولاها بنص القانون.

فالنيابة العامة تؤدي دورها في حماية الحقوق والحريات وترسخ مبادئ العدل وتصون الحقوق والحريات ، لاسيما وإنها الجهة التي تمثل المُدعي قانوناً فهي تمثل المجتمع قانونياً ، حيث تنص المادة 167 من الدستور الكويتي على أنه تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع ، وتشرف على شئون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة لمن يولون وظائفها ، فهي الجهة التي تتولى سلطة التحقيق والتصرف والإدعاء في الجنايات والجنح الهامة وبعض الجنح التي نص القانون على اختصاص النيابة العامة بها وتشرف على تنفيذ الأحكام الجزائية ، أي أنها الجهة التي تتولى التحقيق والتصرف والاتهام وتقوم برفع الدعاوى نيابةً عن المدعي في الدعوى الجنائية ، وتتولى حماية المتهم سواء تم تبرئته أو إدانته.

ولتطبيق العدالة على المدعي عليه في الدعوى الجزائية (أو المتهم) نجد أن النيابة العامة بدولة الكويت قد حققت الأمان لأطراف الدعوى لصونها حقوقهم وترسيخ مبادئ الحريات ونشر الطمأنينة بالتنفيذ الفعلي للمبدأ القانوني الذي ينص على أن الأصل هو البراءة حتى ثبوت الإدانة بالأدلة الدامغة.

يتكون جهاز النيابة العامة من نيابة كلية واحدة يرأسها النائب العام وعدد من المحامين العامين وعدد من رؤساء النيابة ، كما تتكون من نيابات متخصصة مثل نيابة الشئون التجارية ، ونيابة المخدرات والخمور ونيابة الأحداث ، ونيابة الأموال العامة ، ونيابة شئون الصحافة والنشر وجهاز حماية المديونيات العامة ونيابة الأحوال الشخصية بالإضافة إلى ست نيابات جزئية بمحافظات الدولة الست وهي (العاصمة – حولي – الفروانية – الجهراء – الأحمدي – مبارك الكبير) .

الـهـدف مـن الـدراسـة

الجريمة فعل مخالف للقانون والجريمة أيا كانت ضآلتها تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه، لذلك كانت هناك حاجة للدراسات الإحصائية التي تكشف حجم الجريمة التي تعرض على النيابة العامة على اختلاف أنواعها (جنايات ، جنح ، .. الخ) وما تؤول إليه نتائج تحقيقات النيابة سواء أن يكون القرار بالإحالة إلى المحكمة المختصة أو بالحفظ ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذه الدراسة إلى :

أولاً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها التي تباشرها النيابة العامة خلال الفترة 2005 – 2011 و نسبة الإنجاز فيها .

ثانياً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 – 2011 حسب :

أ- نوع القضية .

ب- النيابة .

ثالثاً : دراسة التوزيع النسبي للمتهمين من الكويتيين وغير الكويتيين خلال الفترة 2005 – 2011 في:

أ- قضايا الجنايات.

ب- قضايا الأحداث.

ج- قضايا الشئون التجارية.

رابعاً : معدل القضايا للسكان خلال الفترة 2005 – 2011 لكل من:

أ- القضايا الواردة .

ب- القضايا المتصرف فيها .

خامساً : التوقعات المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة 2012 – 2016 لكل من:

أ – القضايا الواردة .

ب- القضايا المتصرف فيها .

أولاً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 – 2011م :

سنتناول في الجدول التالي عدد القضايا الواردة والمتصرف فيها والمنظورة في النيابات خلال فترة الدراسة ، كما سنوضح نسبة التغير السنوية لكل من القضايا السابقة لمعرفة مدى الارتفاع والانخفاض في عدد القضايا خلال تلك السنوات عن سنة الأساس 2005 ، كما سنعرض نسبة الإنجاز خلال السنوات من 2005 – 2011.

جدول (1)
عدد القضايا الواردة والمتصرف فيها والمنظورة خلال الفترة 2005 – 2011 م

السنة	القضايا الواردة		القضايا المتصرف فيها		القضايا المنظورة		نسبة الإنجاز
	العدد	نسبة التغير عن عام 2005	العدد	نسبة التغير عن عام 2005	العدد	نسبة التغير عن عام 2005	
2005	12700	—	13160	—	13814	—	%95.3
2006	13289	%4.6	13539	%2.9	14039	%1.6	%96.4
2007	13007	%2.4	13300	%1.1	14109	%2.1	%94.3
2008	14303	%12.6	14036	%6.7	14658	%6.1	%95.8
2009	14743	%16.1	15347	%16.6	16204	%17.3	%94.7
2010	13871	%9.2	14265	%8.4	14903	%7.9	%95.7
2011	12234	%3.7-	12621	%4.1-	13382	%3.1-	%94.3
الإجمالي	94147	—	96268	—	101109	—	%95.7
المتوسط	13450	—	13753	—	14444	—	—

* تم احتساب سنة 2005 هي سنة الأساس .

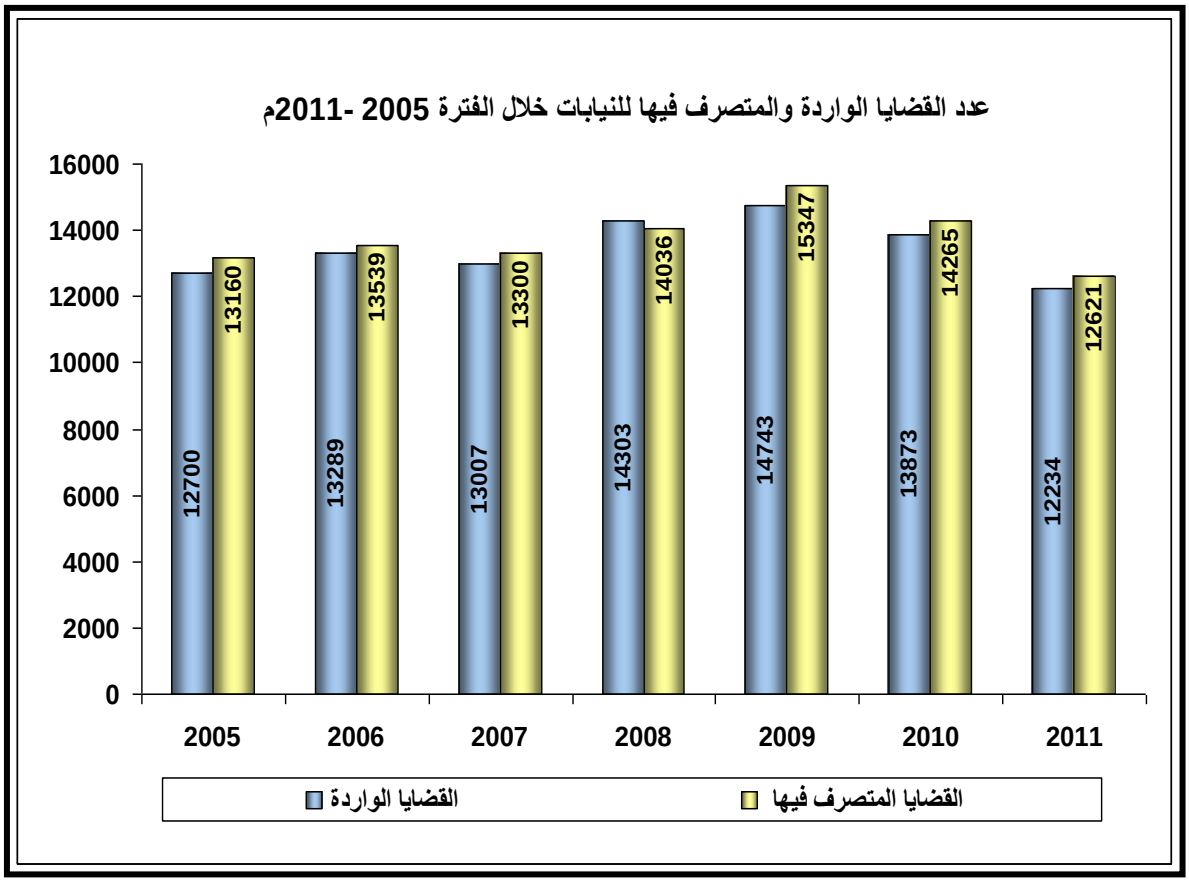

توضح بيانات جدول (1) وشكل (1) ما يلي :

1) <u>القضايا الواردة :</u>

- بلغ المتوسط السنوي للقضايا الواردة للنيابات خلال فترة الدراسة 13450 قضية .
- ارتفعت معظم القضايا الواردة خلال الفترة وبمعدلات مختلفة حيث كان أعلاها ارتفاعاً عام 2009 وبنسبة تغير تساوي 16.1% عن سنه الأساس 2005.
- في حين انخفضت القضايا الواردة في سنة 2011 فقط وبنسبة تغير تساوي 3.7% عن سنة الأساس 2005.

2) <u>القضايا المتصرف فيها :</u>

- بلغ المتوسط السنوي للقضايا المتصرف فيها خلال فترة الدراسة 13753 قضية .
- ارتفعت معظم القضايا المتصرف فيها خلال فترة الدراسة وكان أعلاها عام 2009 وبنسبة تغير تساوي 16.6% عن سنة الأساس 2005.
- انخفض عدد القضايا المتصرف فيها خلال عام 2011 وبنسبة تغير 4.1% عن سنة الأساس 2005.

3) القضايا المنظورة :

- بلغ المتوسط السنوي للقضايا المنظورة خلال فترة الدراسة 14444 قضية .
- ارتفعت القضايا المنظورة في معظم السنوات بدءاً من عام 2006 وحتى عام 2010 بنسب تغير متفاوتة جاءت أعلاها عام 2009 بنسبة تغير قدرها 17.3% عن سنة الأساس 2005.
- بينما انخفض عدد القضايا في عام 2011 بنسبة تغير تساوي 3.1% عن سنة الأساس 2005.

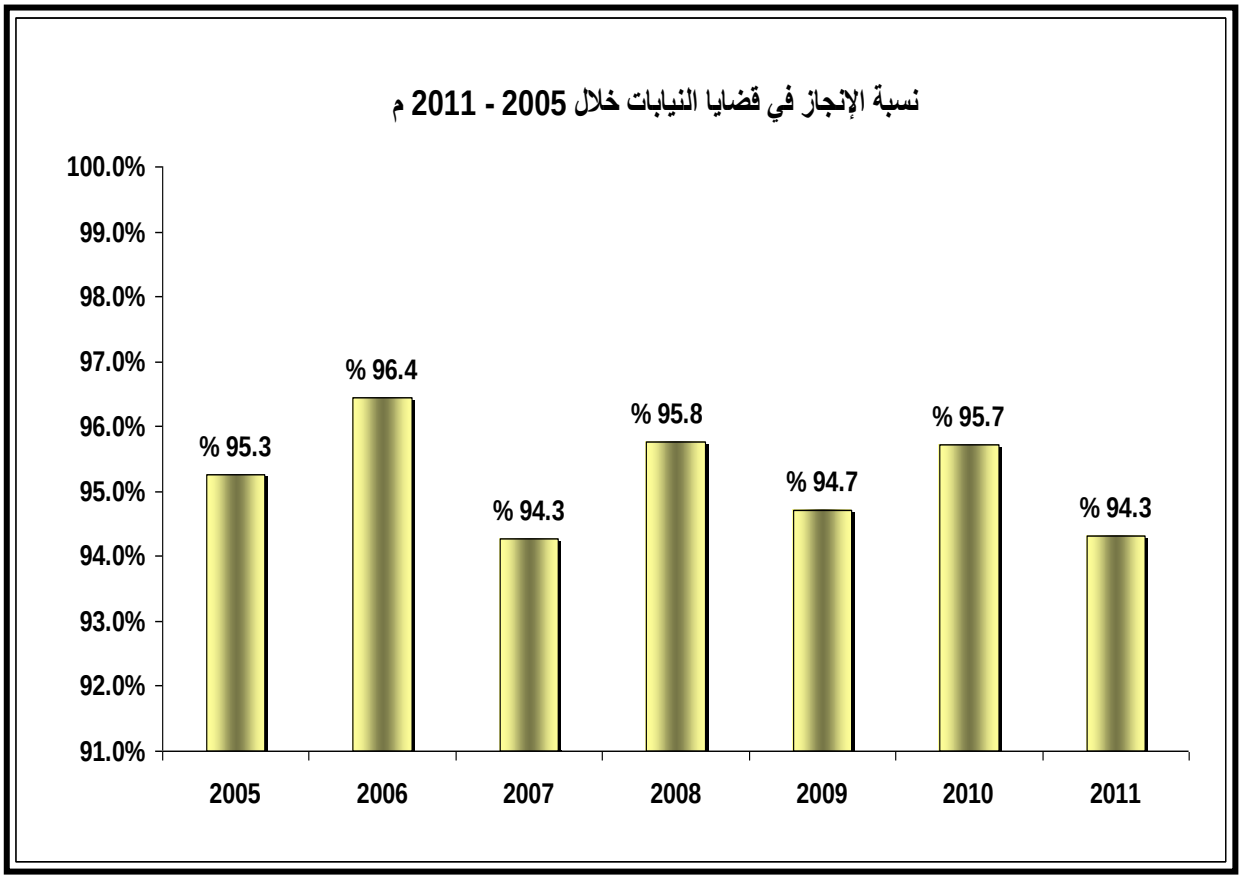

4) نسبه الإنجاز :

- بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية 95.7% خلال فترة الدراسة ، وكانت النسبة أعلاها خلال عام 2006 وقد تقاربت نسب الإنجاز لبعضها البعض في باقي السنوات ، في حين بلغت النسبة أدناها في عامي 2007 و 2011 حيث بلغت 94.3% لكل منهما .

ثانياً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 – 2011م :

وفيما يلي سوف نتناول تطور أعداد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 – 2011 كل حسب نوع القضية وكذلك حسب النيابة للتعرف على المتوسط السنوي لكل منهما خلال هذه الفترة وكذلك معرفة السنوات التي تتفاوت فيها الأعداد عن هذا المتوسط .

أ- حسب نوع القضية :

جدول (2)
عدد القضايا الواردة للنيابات خلال الفترة 2005 - 2011م حسب نوع القضية

نوع القضايا	إجمالي القضايا الواردة حسب السنوات							المتوسط السنوي
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
جنايات	6444	6606	6846	7438	7172	6902	7033	6920
جنح تجارة	2637	2991	1946	3238	3254	2748	2059	2696
جنح أحداث	1825	2012	2255	1409	1482	1281	1026	1613
جنح صحافة	168	253	462	599	678	709	419	470
جنح شيكات	1373	1194	1299	1354	1882	1880	1216	1457
مدمني المخدرات	253	233	199	265	275	351	481	294
الإجمالي	12700	13289	13007	14303	14743	13871	12234	13450

جدول (3)

عدد القضايا المنظورة خلال الفترة 2005 - 2011 م حسب نوع القضية

نوع القضايا	إجمالي القضايا المنظورة حسب السنوات							المتوسط السنوي
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
جنايات	7523	7040	7914	8368	8304	7892	7815	7837
جنح تجارة	2675	3364	1871	2902	3583	2630	2152	2740
جنح أحداث	1699	1997	2297	1387	1482	1308	1058	1604
جنح صحافة	178	220	448	414	732	821	551	481
جنح شيكات	1494	1186	1358	1307	1832	1789	1316	1469
مدمني المخدرات	245	232	221	280	271	463	490	315
الإجمالي	13814	14039	14109	14658	16204	14903	13382	14444

جدول (4)

عدد القضايا المتصرف فيها خلال الفترة 2005 - 2011 م حسب نوع القضية

نوع القضايا	إجمالي القضايا المتصرف فيها حسب السنوات							المتوسط السنوي
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
جنايات	7018	6633	7257	7933	7755	7556	7322	7353
جنح تجارة	2598	3344	1832	2794	3429	2585	2058	2663
جنح أحداث	1665	1963	2242	1354	1451	1249	1007	1562
جنح صحافة	162	194	422	380	637	640	496	419
جنح شيكات	1473	1176	1339	1296	1822	1785	1307	1457
مدمني المخدرات	244	229	208	279	253	450	431	299
الإجمالي	13160	13539	13300	14036	15347	14265	12621	13753

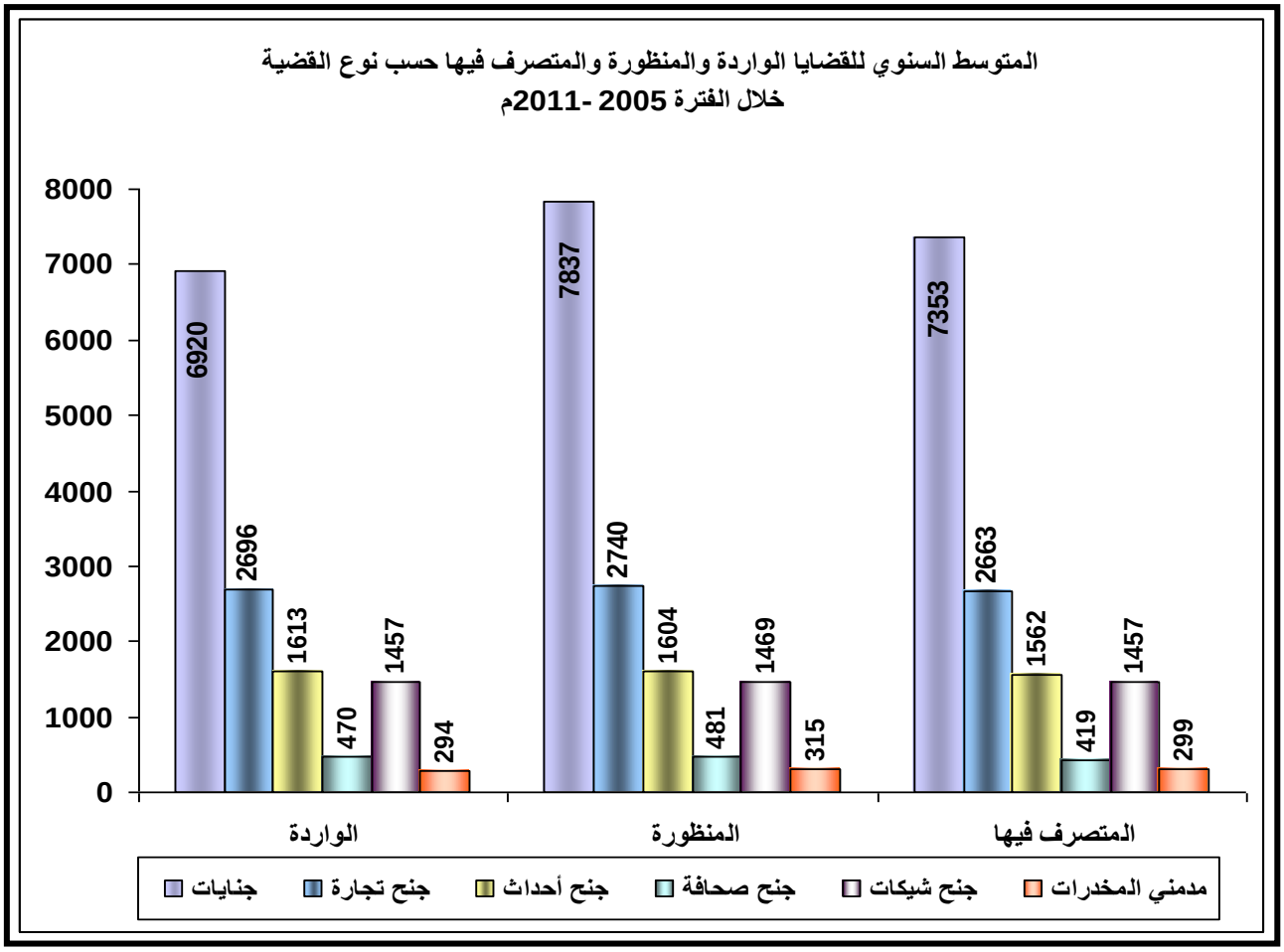

تشير بيانات الجداول والشكل السابقين إلى عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها لكل من قضايا الجنايات وجنح التجارة والصحافة والشيكات والأحداث وقضايا مدمني المخدرات حيث يتضح فيها أن أعلى القضايا عدداً هي قضايا الجنايات وأقلها عدداً قضايا مدمني المخدرات حيث سنتناولها تفصيلياً كما يلي :

1) قضايا الجنايات :

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا الجنايات الواردة 6920 قضية خلال فترة الدراسة حيث سجلت السنوات 2008 و2009 و2011 قضايا أعلى من المتوسط ، فيما سجلت الثلاث سنوات الأولى أعداد قضايا أقل من المتوسط بالإضافة إلى عام 2010 م.
- بلغ متوسط عدد قضايا الجنايات المنظورة 7837 قضية خلال الفترة 2005 – 2011 ، جاء فيها العدد خلال الأعوام من 2007– 2010 أعلى من المتوسط حيث بلغ 7914 و 8368 و 8304 و 7892 قضية على الترتيب ، بينما جاءت السنوات الأخرى أقل عدداً من المتوسط .
- بلغ المتوسط السنوي لقضايا الجنايات المتصرف فيها 7353 قضيه خلال فترة الدراسة حيث سجلت الثلاث سنوات الأولى بالإضافة إلى السنة الأخيرة أعداد قضايا أقل من المتوسط ، فيما سجلت باقي السنوات أعداد قضايا أعلى من المتوسط .

2) <u>قضايا جنح التجارة :</u>

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح التجارة الواردة 2696 قضية , جاءت سنة 2007 و 2011 و 2005 أقل السنوات من حيث عدد القضايا بعدد 1946 و 2059 و 2637 قضية على الترتيب , بينما جاءت باقي السنوات في عدد القضايا أعلى من المتوسط .
- بلغ متوسط عدد قضايا جنح التجارة المنظورة 2740 قضية خلال الفترة 2005 – 2011 ، جاء فيها عدد القضايا خلال عام 2006 وخلال عامي 2008 و 2009 أعلى من المتوسط.
- بلغ متوسط عدد قضايا جنح التجارة المتصرف فيها 2663 قضية خلال الفترة 2005 – 2011 وجاء فيها عدد القضايا خلال عامي 2005 و 2007 و خلال عامي 2010 و 2011 أقل من المتوسط حيث بلغ عدد القضايا خلال هذه السنوات ما بين (1832 – 2598) .

3) <u>قضايا جنح الأحداث :</u>

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الأحداث الواردة 1613 قضية , سجلت سنة 2007 أعلى السنوات من حيث عدد القضايا حيث بلغت 2255 قضية بينما جاءت سنة 2011 أقل السنوات بعدد 1026 قضية.
- بلغ متوسط قضايا جنح الأحداث المنظورة 1604 قضية خلال الفترة 2005 – 2011 ، جاء عدد القضايا فيها خلال الأعوام من (2005 – 2007) أعلى من المتوسط حيث بلغ عددها (1699،1997،2297) قضية على الترتيب ، بينما جاءت باقي السنوات أقل من المتوسط السنوي .
- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الأحداث المتصرف فيها 1562 قضية خلال فترة الدراسة ، وجاءت سنة 2007 أعلى من حيث عدد القضايا حيث بلغ عددها 2242 قضية في حين جاءت سنة 2011 أقل السنوات بعدد القضايا حيث بلغت 1007 قضية .

4) <u>قضايا جنح الصحافة :</u>

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الصحافة الواردة 470 قضية , حيث سجلت السنوات من (2008–2010) عدد قضايا أعلى من المتوسط ، وقد تراوحت ما بين (599 – 709) قضية , في حين سجلت السنوات الأولى بالدراسة (2005 – 2007) عدد قضايا اقل من المتوسط تراوحت ما بين (168 – 462) قضية بالإضافة إلى عام 2011 حيث سجل 419 قضية .
- بلغ متوسط قضايا جنح الصحافة المنظورة 481 قضية خلال فترة الدراسة ، جاء فيها عدد القضايا خلال الفترة (2009 – 2011) أعلى من المتوسط حيث تراوحت أعدادها ما بين (551 – 821) ، بينما جاء عدد القضايا خلال الأعوام (2005 – 2008) أقل من المتوسط حيث تراوح عدد هذه القضايا ما بين (178 ، 448) قضية .
- بلغ متوسط قضايا جنح الصحافة المتصرف فيها 419 قضية خلال فترة الدراسة ، و جاء فيها عدد القضايا خلال الأعوام (2005 ، 2006 ، 2008) أقل من المتوسط حيث تراوح عددها ما بين (162 – 380) قضية ، أما باقي السنوات فجاءت أعلى من المتوسط السنوي .

5) <u>قضايا جنح الشيكات :</u>

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الشيكات الواردة 1457 قضيه خلال فترة الدراسة وجاءت سنتي 2009 ، 2010 أعلى القضايا عدداً في حين جاءت سنة 2006 أقل السنوات بعدد 1194 قضية .
- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الشيكات المنظورة 1469 قضية خلال فترة الدراسة وجاء فيها عدد القضايا خلال الأعوام 2005 ، 2009 ، 2010 أعلى من المتوسط ، بينما جاءت بقية الأعوام بعدد أقل من المتوسط .
- بلغ المتوسط السنوي لقضايا جنح الشيكات المتصرف فيها 1457 قضية خلال فترة الدراسة ، وجاء فيها عدد القضايا خلال الأعوام 2005 ، 2009 ، 2010 أعلى من المتوسط , بينما جاءت باقي السنوات بعدد قضايا أقل من المتوسط وقد تراوحت ما بين (1176 – 1339) .

6) <u>قضايا مدمني المخدرات :</u>

- بلغ المتوسط السنوي لقضايا مدمني المخدرات الواردة 294 قضية , سجلت السنوات 2010 ، 2011 عدداً من القضايا أعلى من المتوسط حيث بلغت 351 ، 481 قضية على الترتيب , في حين جاءت باقي السنوات بعدد قضايا أقل من المتوسط تراوح ما بين (199 – 275) قضية .
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا مدمني المخدرات المنظورة 315 قضية خلال الفترة 2005 – 2011 ، جاء فيها عدد القضايا خلال عامي (2010 ، 2011) أعلى من المتوسط بعدد (463 ، 490) قضية ، بينما انخفضت أعداد القضايا عن المتوسط في باقي السنوات .
- بلغ المتوسط السنوي لعدد قضايا مدمني المخدرات المتصرف فيها 299 قضية خلال فترة الدراسة ، وجاء فيها عدد القضايا خلال عامي (2010 ، 2011) أعلى من المتوسط بعدد (450 ، 431) قضية ، بينما انخفضت أعداد القضايا عن المتوسط في باقي السنوات .

تابع ثانياً : تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 – 2011 م :

ب – حسب النيابة :

تشير بيانات الجدول والشكل التالي إلى المتوسط السنوي للقضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة 2005 –2011 حسب النيابات وذلك لمعرفة مدى الاختلاف في أعداد القضايا وأعلاها وأقلها عدداً.

جدول (5)

المتوسط السنوي لعدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها خلال الفترة **2005 – 2011م** حسب النيابات

النيابة	المتوسط السنوي للقضايا الواردة	المتوسط السنوي للقضايا المنظورة	المتوسط السنوي للقضايا المتصرف فيها
الكلية	470	486	419
العاصمة	829	878	826
حولي	1293	1530	1457
الفروانية	1438	1570	1487
الأحمدي	602	672	641
مبارك الكبير	329	386	362
الجهراء	835	983	941
المخدرات	1295	1393	1284
الأحداث	1959	1972	1882
الأموال العامة	1873	2016	1965
الشئون التجارية	2696	2740	2663
أخرى	19	39	34
المتوسط العام للفترة	1137	1222	1163

- أخرى تضم (أمن الدولة ، مكتب النائب العام ، حماية المديونيات ، تنفيذ الجنائي ، سوق المال ، انتربول ، الأحوال الشخصية ، شئون الأعلام) .
- تم افتتاح نيابة مبارك الكبير عام 2009 .

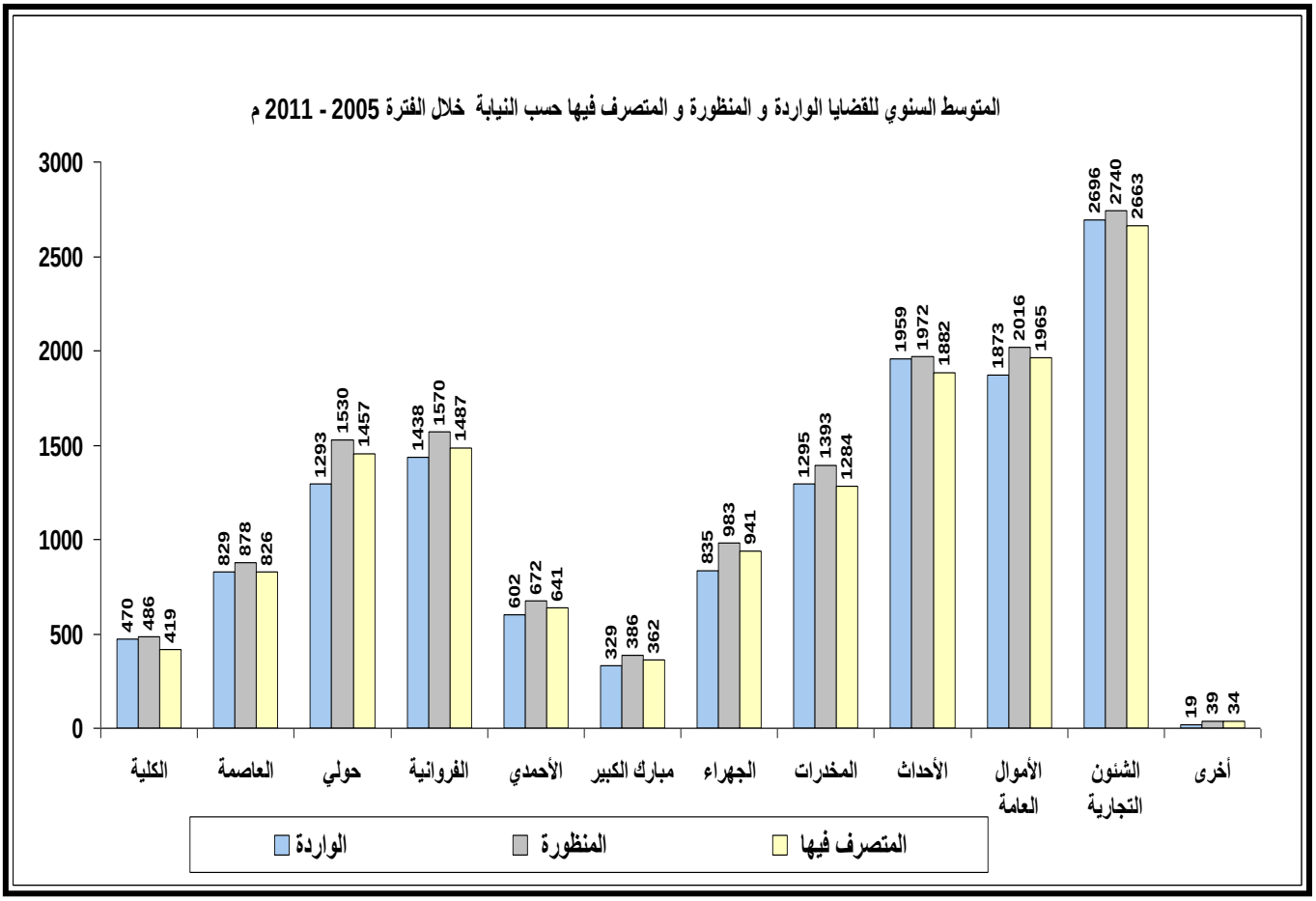

يتضح لنا من بيانات الجدول والشكل السابقين بأن المتوسط السنوي لقضايا الشئون التجارية هو الأعلى دائماً في كل القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها يليه يتراوح متوسط القضايا ما بين نيابتي الأحداث والأموال العامة ، بينما ينخفض متوسط القضايا في النيابات الأخرى ويليها نيابة مبارك الكبير حيث أنها حديثة الافتتاح .

1) <u>المتوسط السنوي للقضايا الواردة :</u>

- يمثل المتوسط للقضايا الواردة في نيابة الشئون التجارية العدد الأكبر من المتوسط الوارد الكلي إلى النيابة العامة حيث بلغ 2696 قضية و ذلك لارتفاع عدد القضايا عن المتوسط في معظم السنوات.
- يلي ذلك الوارد إلى نيابة الأحداث حيث بلغ 1959 قضية ثم الوارد لنيابة الأموال العامة ونيابة الفروانية بعدد 1873 و 1438 قضية على التوالي .
- بينما انخفض المتوسط الوارد في النيابات الأخرى حيث بلغ 19 قضية تليها نيابة مبارك الكبير حيث بلغ المتوسط 329 قضية ويليها نيابة المحكمة الكلية بعدد 470 قضية .

2) <u>المتوسط السنوي للقضايا المنظورة :</u>

- يمثل متوسط القضايا المنظورة في نيابة الشئون التجارية العدد الأكبر حيث بلغ 2740 قضية و ذلك لارتفاع القضايا في غالبية السنوات ، يليها متوسط قضايا نيابة الأموال العامة حيث بلغ 2016 قضية .
- بينما انخفض المتوسط في النيابات الأخرى حيث بلغ 39 قضية يليها المتوسط في نيابة مبارك الكبير حيث بلغ 386 قضية و يليها المتوسط في نيابة المحكمة الكلية حيث بلغ 486 قضية .

3) <u>المتوسط السنوي للقضايا المتصرف فيها :</u>

- جاءت نيابة الشئون التجارية الأعلى من حيث المتوسط السنوي لعدد القضايا المتصرف فيها بعدد 2663 قضية ، وذلك بسبب ارتفاع القضايا في بعض السنوات بأعلى من المتوسط ، يليها ارتفاع متوسط نيابة الأموال العامة بعدد 1965 قضية ونيابة الأحداث بعدد 1882 قضية.
- بينما جاءت النيابات الأخرى أقل عدداً من حيث المتوسط حيث بلغت 34 قضية ، يليها متوسط نيابة مبارك الكبير حيث بلغ 362 قضية ثم متوسط نيابة الكلية بعدد 419 قضية .

ثالثاً : التوزيع النسبي للمتهمين بالقضايا المسجلة بالنيابات خلال الفترة 2005 – 2011 م :

تتناول الجداول القادمة التوزيع النسبي للمتهمين حسب مجموعات الجرائم وجنسية المتهمين خلال فترة الدراسة في كل من:

أ- قضايا الجنايات

جدول **(6)**

التوزيع النسبي للمتهمين في قضايا الجنايات حسب مجموعات الجرائم و الجنسية خلال الفترة **2005 – 2011 م**

مجموعه الجرائم			التوزيع النسبي للمتهمين						
			2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
جرائم القتل والاعتداء على النفس	ك	العدد	508	539	630	581	712	615	643
		النسبة	%37.4	%35.8	%35.4	%36.2	%40.1	%40.5	%46.0
	غ ك	العدد	849	968	1151	1026	1062	905	754
		النسبة	%62.6	%64.2	%64.6	%63.8	%59.9	%59.5	%54.0
جرائم الاختطاف والقبض والحجز	ك	العدد	202	195	293	284	289	297	257
		النسبة	%49.9	%41.6	%47.3	%48.1	%47.8	%50.7	%51.0
	غ ك	العدد	203	274	362	306	315	289	247
		النسبة	%50.1	%58.4	%52.7	%51.9	%52.2	%49.3	%49.0
جرائم الاعتداء على العرض والسمعة	ك	العدد	231	241	290	294	345	257	222
		النسبة	%39.7	%32.7	%39.6	%39.9	%37.0	%37.4	%37.4
	غ ك	العدد	351	496	442	442	587	430	372
		النسبة	%60.3	%67.3	%60.4	%60.1	%63.0	%62.6	%62.6
جرائم الاعتداء على مال الغير	ك	العدد	622	498	581	589	576	660	618
		النسبة	%14.4	%12.3	%12.8	%12.7	%13.7	%15.0	%14.4
	غ ك	العدد	3690	3546	3944	4062	3641	3738	3663
		النسبة	%85.6	%87.7	%87.2	%87.3	%86.3	%85.0	%85.6
جرائم البنوك	ك	العدد	50	64	52	97	63	54	63
		النسبة	%14.3	%16.8	%14.3	%14.6	%13.6	%18.1	%16.6
	غ ك	العدد	300	316	312	569	400	244	317
		النسبة	%85.7	%83.2	%85.7	%85.4	%86.4	%81.9	%83.4
جرائم المخدرات	ك	العدد	739	857	788	833	839	821	844
		النسبة	%51.3	%53.0	%53.4	%55.3	%51.2	%51.3	%51.4
	غ ك	العدد	702	759	689	674	800	779	798
		النسبة	%48.7	%47.0	%46.6	%44.7	%48.8	%48.7	%48.6
جرائم اخرى	ك	العدد	385	843	454	726	637	526	409
		النسبة	%42.9	%44.6	%30.6	%49.9	%41.0	%41.1	%42.7
	غ ك	العدد	512	1046	1028	728	917	754	548
		النسبة	%57.1	%55.4	%69.4	%50.1	%59.0	%58.9	%57.3
إجمالي عدد المتهمين	ك	العدد	2737	3237	3088	3404	3461	3230	3056
		النسبة	%29.3	%30.4	%28.1	%30.4	%30.9	%31.2	%31.3
	غ ك	العدد	6607	7405	7892	7807	7722	7139	6699
		النسبة	%70.7	%69.6	%71.9	%69.6	%69.1	%68.8	%68.7

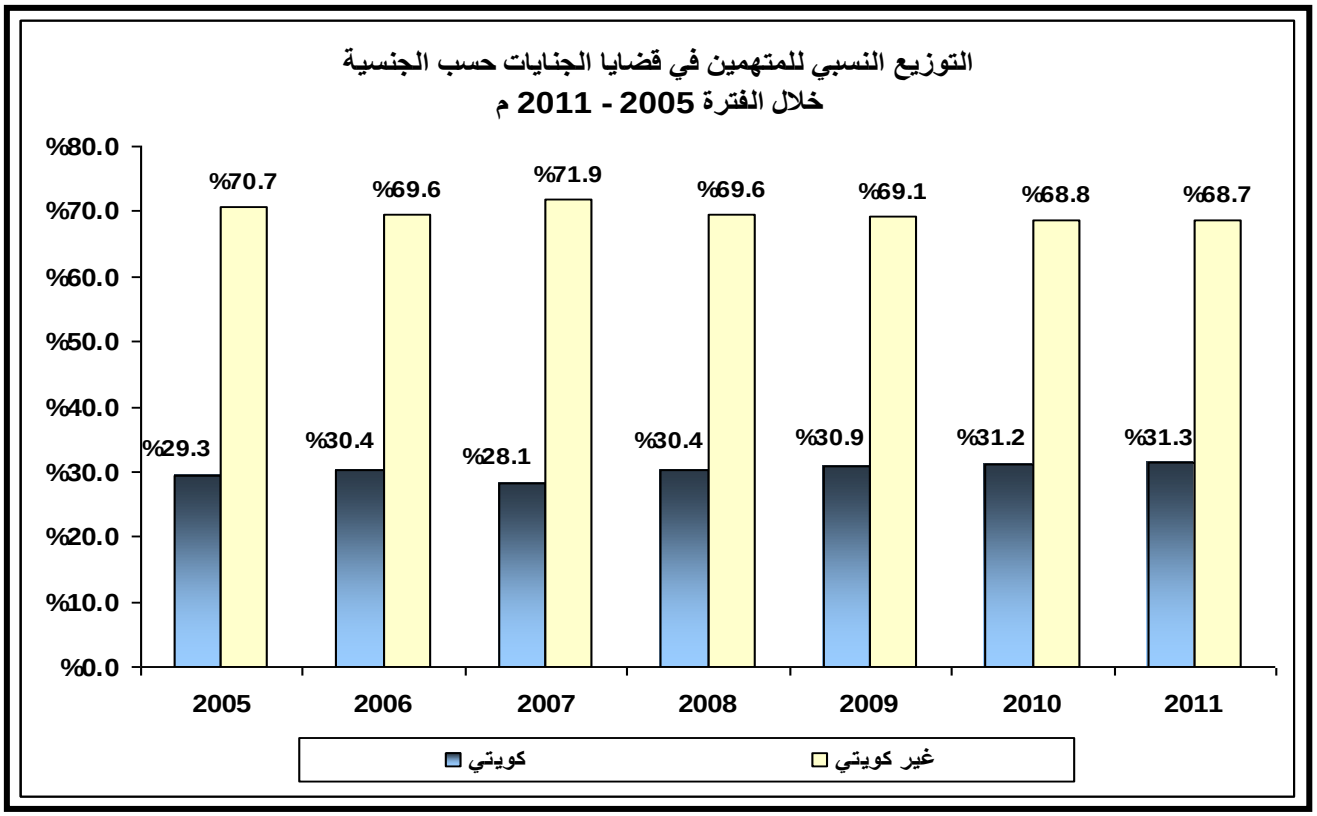

يبين الجدول والشكل السابقين أن هناك انخفاض في نسبة المتهمين الكويتيين بشكل عام في قضايا الجنايات وفي المقابل تزايد نسبة المتهمين غير الكويتيين في السنوات المعنية، فتشير البيانات أن أكثر من ثلثي المتهمين هم من غير الكويتيين ، و فيما يلي التوزيع النسبي للمتهمين حسب مجموعات الجرائم وجنسية المتهمين:

1) <u>جرائم القتل والاعتداء على النفس :</u>

- يشير التوزيع النسبي لهذه الجرائم أن أعلى نسبة من المتهمين كانت لغير الكويتيين بنسبة 64.6% في عام 2007 ، يليها عام 2006 بنسبة 64.2% ، بينما سجل نفس العامين أقل نسبة من المتهمين الكويتيين حيث بلغت 35.4% و 35.8% على الترتيب .
- بينما كانت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين عام 2011 حيث بلغت 46.0% في مقابل 54.0% من غير الكويتيين .

2) <u>جرائم الاختطاف والقبض والحجز :</u>

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين في هذه الجرائم عام 2006 حيث بلغت 58.4% بينما سجل نفس العام أقل نسبة من المتهمين الكويتيين 41.6% .
- في حين كان عام 2011 يضم أعلى نسبة من الكويتيين حيث بلغت 51.0% .

3) جرائم الاعتداء على العرض والسمعة :

- سجلت في عام 2006 أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين في هذه الجرائم حيث بلغت 67.3% وكذلك سجل نفس العام أقل نسبة من المتهمين الكويتيين وقد بلغت 32.7% .
- في حين أن أعلى نسبة للمتهمين الكويتيين كانت في عام 2008 حيث بلغت 39.9% .

4) جرائم الاعتداء على مال الغير :

- جاءت أعلى نسبة في هذه الجرائم عام 2006 بين المتهمين غير الكويتيين حيث بلغت 87.7% يقابلها في نفس العام أقل نسبة من المتهمين الكويتيين وقد بلغت 12.3% .
- بينما كانت أعلى نسبة بين المتهمين الكويتيين عام 2010 في هذه الجرائم .

5) جرائم البنوك :

- سجلت جرائم البنوك في عام 2009 أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين حيث بلغت 86.4% وأقل نسبة من المتهمين الكويتيين حيث بلغت 13.6% .
- في حين بلغت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين في هذه الجرائم 18.1% عام 2010 .

6) جرائم المخدرات :

- جاءت أعلى نسبة في جرائم المخدرات للمتهمين الكويتيين في عام 2008 حيث بلغت 55.3% بينما جاء نفس العام بأقل نسبة من المتهمين غير الكويتيين حيث بلغت 44.7% .
- جاءت أقل نسبة من المتهمين الكويتيين عام 2009 حيث بلغت 51.2% ويلاحظ هنا أن عدد المتهمين الكويتيين في هذه الجرائم يفوق عدد المتهمين غير الكويتيين في جميع السنوات.

7) الجرائم الأخرى :

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين في الجرائم الأخرى عام 2007 حيث بلغت 69.4% بينما سجل نفس العام أقل نسبة من المتهمين الكويتيين تساوي 30.6% .
- في حين كان أعلى عدد وصل إليه المتهمين الكويتيين في عام 2008 وبنسبة 49.9% .

ب – قضايا جنح الأحداث

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للمتهمين في قضايا جنح الأحداث

حسب مجموعة التهم والجنسية خلال الفترة 2005 – 2011 م

مجموعه التهم			التوزيع النسبي للمتهمين						
			2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الضرب والسب	ك	العدد	455	469	630	613	593	646	533
		النسبة	%58.7	%54.6	%58.5	%63.3	%59.5	%63.0	%64.5
	غ ك	العدد	320	390	447	355	404	380	293
		النسبة	%41.3	%45.4	%41.5	%36.7	%40.5	%37.0	%35.5
السرقة والاتلاف	ك	العدد	202	152	193	215	387	277	238
		النسبة	%53.0	%36.6	%48.5	%41.7	%47.5	%50.0	%56.9
	غ ك	العدد	179	263	205	301	427	277	180
		النسبة	%47.0	%63.4	%51.5	%58.3	%52.5	%50.0	%43.1
عدم حمل رخصة قيادة	ك	العدد	831	766	12	22	9	2	
		النسبة	%84.7	%84.0	%92.3	%95.7	%90.0	%100.0	
	غ ك	العدد	150	146	1	1	1		
		النسبة	%15.3	%16.0	%7.7	%4.3	%10.0		
ممارسة حرفة بائع متجول دون ترخيص	ك	العدد	3	1	1			1	1
		النسبة	%6.1	%2.6	%2.1			%2.9	%2.0
	غ ك	العدد	46	38	47	15	17	33	50
		النسبة	%93.9	%97.4	%97.9	%100.0	%100.0	%97.1	%98.0
مخالفة قانون الاقامة	ك	العدد		1	3	1	1		1
		النسبة		%14.3	%23.1	%14.3	%12.5		%100.0
	غ ك	العدد	11	6	10	6	7	5	
		النسبة	%100.0	%85.7	%76.9	%85.7	%87.5	%100.0	
تعاطي الخمور	ك	العدد	8	14	27	28	20	18	4
		النسبة	%47.1	%73.7	%56.3	%56.0	%60.6	%81.8	%100.0
	غ ك	العدد	9	5	21	22	13	4	
		النسبة	%52.9	%26.3	%43.8	%44.0	%39.4	%18.2	
جرائم اخرى	ك	العدد	131	343	1244	561	525	467	358
		النسبة	%29.8	%55.6	%73.8	%69.8	%65.3	%66.2	%66.2
	غ ك	العدد	308	274	442	243	279	238	183
		النسبة	%70.2	%44.4	%26.2	%30.2	%34.7	%33.8	%33.8
إجمالي عدد المتهمين	ك	العدد	1630	1746	2110	1440	1535	1411	1135
		النسبة	%61.4	%60.9	%64.3	%60.4	%57.2	%60.1	%61.7
	غ ك	العدد	1023	1122	1173	943	1148	937	706
		النسبة	%38.6	%39.1	%35.7	%39.6	%42.8	%39.9	%38.3

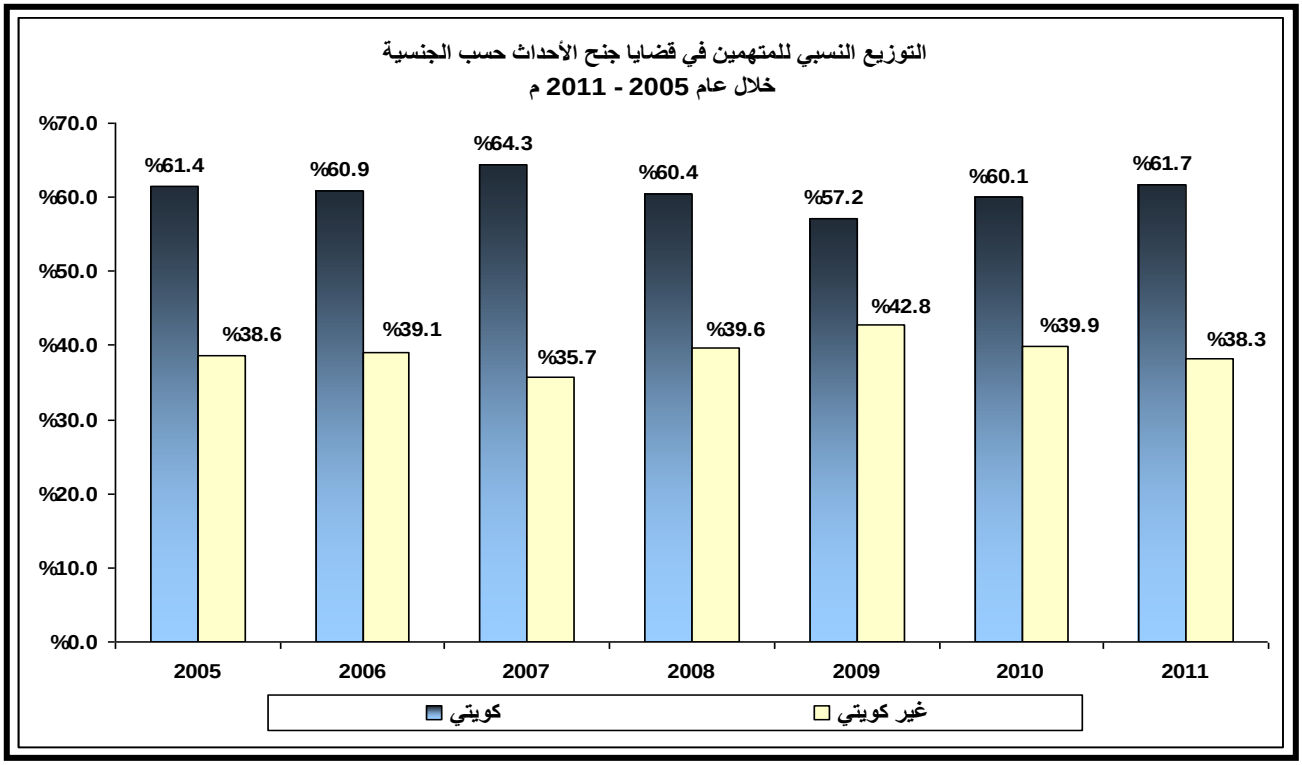

يبين الجدول والشكل السابقين التوزيع النسبي للمتهمين في قضايا جنح الأحداث لكل من المتهمين الكويتيين وغير الكويتيين ، ويتضح فيه أن نسبة المتهمين الكويتيين بشكل عام في قضايا جنح الأحداث أعلى من مثيلاتها بين غير الكويتيين ، حيث كانت أعلاها في عام 2007 بنسبة 64.3% يليها عام 2011 و 2005 بنسبة 61.7% و 61.4% على الترتيب ، وجاء عام 2009 بأقل نسبه بين المتهمين الكويتيين حيث بلغت النسبة 57.2% ، بينما جاءت نسب المتهمين غير الكويتيين أعلاها في عام 2009 بنسبة 42.8% وأدناها في عام 2007 بنسبة 35.7% .

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك تناسب عكسي بين المتهمين الكويتيين وغير الكويتيين خلال التهمه الواحدة وذلك كما هو موضح في التوزيع التالي.

1) الضرب والسب :

- يشير التوزيع النسبي لهذه التهم أن أعلى نسبة من المتهمين كانت للكويتيين بنسبة 64.5% في عام 2011 ، بينما سجل عام 2006 أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين حيث بلغت 45.4%.
- بينما كانت أقل نسبة من المتهمين الكويتيين عام 2006 حيث بلغت 54.6% في مقابل نسبة 35.5% من غير الكويتيين في عام 2011 .

2) السرقة والإتلاف :

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين في هذه التهم عام 2006 حيث بلغت 63.4% بينما سجل نفس العام أقل نسبة من المتهمين الكويتيين 36.6% .
- في حين كان عام 2011 يضم أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين حيث بلغت 56.9% .

3) عدم حمل رخصة قيادة :

- جاءت نسب المتهمين الكويتيين في هذه التهمة الأعلى في جميع السنوات خلال فترة الدراسة مقارنة بالمتهمين غير الكويتيين.

4) ممارسة حرفة بائع متجول دون ترخيص :

- سجلت تهمة ممارسة حرفة بائع متجول دون ترخيص أعلى عددا من القضايا للمتهمين غير الكويتيين في جميع سنوات الدراسة ولم تتعد النسبة 6.1% بالنسبة للمتهمين الكويتيين وذلك خلال عام 2005 .

5) مخالفة قانون الإقامة :

- بالرغم من قلة عدد المتهمين في قضايا مخالفة قانون الإقامة ، إلا أن الغالبية من المتهمين كانت لجنسيات غير كويتية حيث سجل أعلاها في عامي 2005 و 2010 بنسبة 100.0% لكل منهما وأقلها عام 2007 بنسبة 76.9% .

6) تعاطي الخمور :

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين في هذه التهمة عام 2011 حيث بلغت 100.0% في حين لم يسجل أي متهم غير كويتي في هذا العام ، يليها عام 2010 بنسبة 81.8% من المتهمين الكويتيين ، بينما سجل في نفس العام أقل نسبة من المتهمين غير الكويتيين بنسبة 18.2% .

7) الجرائم الأخرى :

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين في الجرائم الأخرى عام 2007 حيث بلغت 73.8% بينما سجل نفس العام أقل نسبة من المتهمين غير الكويتيين بنسبة 26.2% .
- بينما جاءت أعلى نسبة من المتهمين غير الكويتيين عام 2005 حيث بلغت النسبة 70.2% .

ج- قضايا الشئون التجارية

جدول رقم (8)

التوزيع النسبي للمتهمين في أهم قضايا الشئون التجارية

حسب مجموعة التهم والجنسية خلال الفترة **2005 – 2011 م**

مجموعة التهم			التوزيع النسبي للمتهمين						
			2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الغش التجاري	ك	العدد	164	132	128	180	228	240	1091
		النسبة	%7.8	%6.3	%10.3	%31.4	%7.6	%8.8	%36.0
	غ ك	العدد	1929	1977	1117	2394	2754	2482	1938
		النسبة	%92.2	%93.7	%89.7	%68.6	%92.4	%91.2	%64.0
الاتجار بالأغذية الفاسدة	ك	العدد	6	6	1				
		النسبة	%12.0	%5.0	%20.0				
	غ ك	العدد	44	114	4	5	2	2	
		النسبة	%88.0	%95.0	%80.0	%100.0	%100.0	%100.0	
الغش في المعاملات التجارية	ك	العدد	12	2					
		النسبة	%17.4	%10.5					
	غ ك	العدد	57	17	2	1	3	22	1
		النسبة	%82.6	%89.5	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0
مخالفة تحديد الأسعار	ك	العدد	48	34	22	1			
		النسبة	%18.5	%7.2	%21.4	%12.5			
	غ ك	العدد	212	440	81	7			
		النسبة	%81.5	%92.8	%78.6	%87.5			
مخالفة قانون الجمارك	ك	العدد	143	87	96	90	109	73	62
		النسبة	%25.4	%25.7	%35.3	%32.8	%37.7	%17.5	%39.5
	غ ك	العدد	421	251	176	184	180	344	95
		النسبة	%74.6	%74.3	%64.7	%67.2	%62.3	%82.5	%60.5
مخالفة قانون الملكية الفكرية	ك	العدد	40	31	53	37	22	18	53
		النسبة	%7.3	%8.0	%10.6	%6.5	%6.7	%13.1	%29.4
	غ ك	العدد	509	357	448	536	305	119	127
		النسبة	%92.7	%92.0	%89.4	%93.5	%93.3	%86.9	%70.6
قضايا أخرى	ك	العدد		4	4				1
		النسبة		%5.6	%30.8				%12.5
	غ ك	العدد		67	9	2		1	7
		السنبة		%94.4	%69.2	%100.0		%100.0	%87.5
إجمالي عدد المتهمين	ك	العدد	413	296	304	308	359	331	120
		النسبة	%11.5	%8.4	%14.2	%21.4	%10.0	%10.0	%35.8
	غ ك	العدد	3172	3223	1837	3129	3244	2970	2168
		النسبة	%88.5	%91.6	%85.8	%78.6	%90.0	%90.0	%64.2

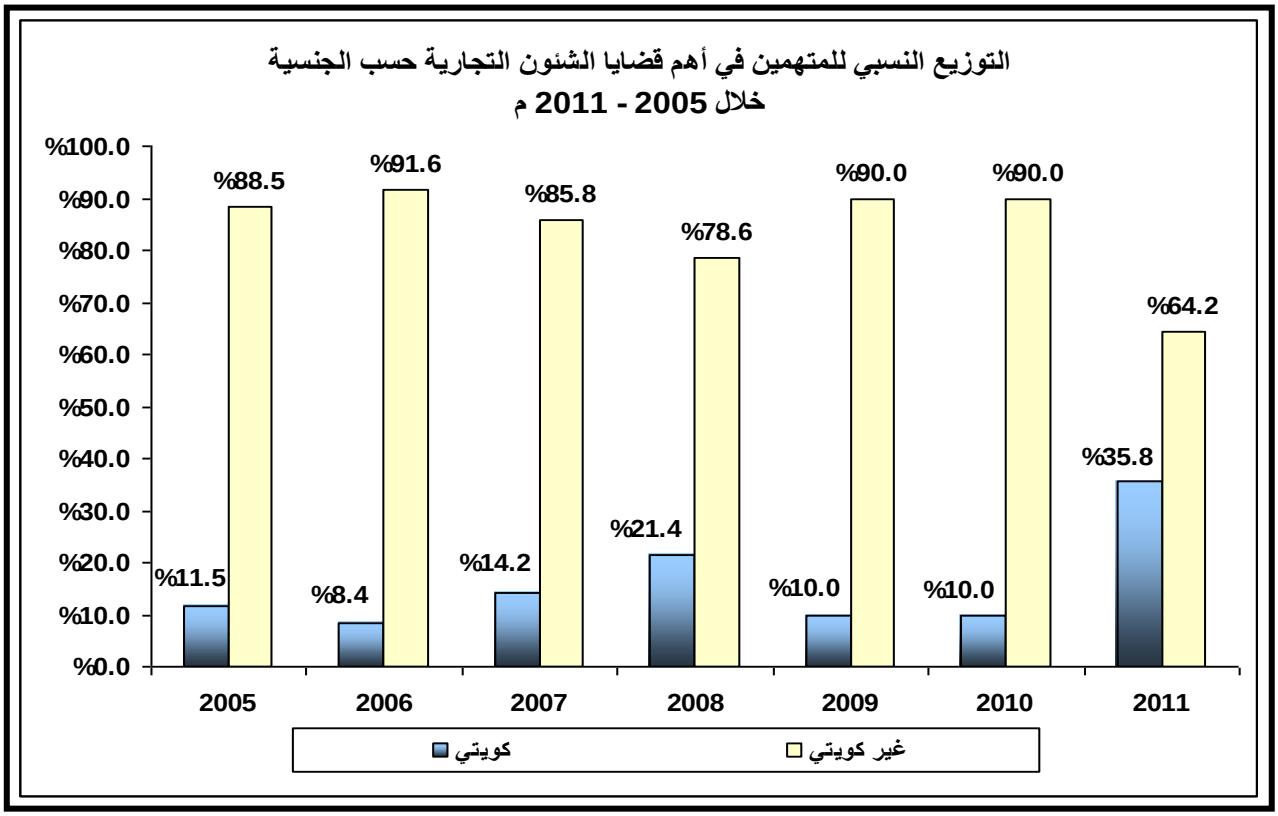

يبين الجدول والشكل السابقين التوزيع النسبي للمتهمين بارتكاب مخالفات قانونية خاصة بالشئون التجارية من الكويتيين وغير الكويتيين ، حيث يلاحظ أن نسبة المتهمين غير الكويتيين يفوق عددهم عدد الكويتيين في جميع مجموعات التهم في القضايا السابقة خلال 2005 – 2011 وجاء أعلاها عام 2006 بنسبة 91.6% في مقابل نسبة 8.4% من المتهمين الكويتيين وقد جاء تفصيل ذلك كما يلي :

1) <u>قضايا الغش التجاري :</u>

- جاء أعلى نسبة للمتهمين في هذه التهم من غير الكويتيين في عام 2006 بنسبه 93.7% في حين أن نسبه المتهمين الكويتيين بلغت 6.3%.
- بينما جاءت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين 36.0% وذلك في عام 2011 .

2) <u>قضايا الاتجار بالأغذية الفاسدة :</u>

- كانت أعلى نسبة متهمين بهذه القضايا لفئة غير الكويتيين بنسبة 100% في الأعوام 2008 ، 2009 و 2010 م ، ولم يسجل أي متهم كويتي خلال الفترة من 2008 وحتى2011 م بهذه التهمة.

3) <u>قضايا الغش في المعاملات التجارية :</u>

- جاءت أعلى نسبة للمتهمين غير الكويتيين في هذه القضايا وبنسبة 100% خلال الأعوام 2007 –2011م ، ولم تسجل هذه التهمة ضد أي متهم كويتي خلال الفترة السابقة.

4) **قضايا مخالفة تحديد الأسعار:**

- جاءت أعلى نسبة متهمين من غير الكويتيين في مخالفة تحديد الأسعار وبنسبة 92.8% في عام 2006 وفي مقابل نسبة 7.2% من المتهمين الكويتيين لنفس العام .

5) **قضايا مخالفة قانون الجمارك :**

- فيما يخص مخالفة قانون الجمارك جاءت أعلى نسبة لمتهمين غير كويتيين وبنسبة 82.5% في عام 2010 .
- بينما جاءت أعلى نسبة من الكويتيين بهذه التهمة عام 2011 حيث بلغت 39.5%.

6) **قضايا مخالفة قانون الملكية الفكرية :**

- جاءت أعلى نسبة للمتهمين من غير الكويتيين في مخالفة قانون الملكية الفكرية ، حيث بلغت 93.5% عام 2008 وفي مقابل نسبة 6.5% من المتهمين الكويتيين لنفس العام .
- بينما جاءت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين عام 2011 حيث بلغت 29.4% .

7) **القضايا الأخرى :**

- فيما يخص مجموعة القضايا الأخرى فقد كانت النسبة مرتفعة للمتهمين غير الكويتيين ، ولم يسجل خلال عامي2005 و2009 أي متهمين .

رابعاً : معدل القضايا الواردة والمتصرف فيها للسكان خلال الفترة 2005 – 2011 م :

أ- القضايا الواردة :

جدول (9)
معدل القضايا الواردة لكل 100,000 نسمة من السكان خلال الفترة 2005 – 2011م

السنوات	إجمالي السكان	عدد القضايا	معدل القضايا	التغير في معدل القضايا
2005	2866888	12700	443	-
2006	3051845	13289	435	8-
2007	3328136	13007	391	44-
2008	3385540	14303	422	31
2009	3442945	14743	428	6
2010	3566437	13871	389	39-
2011	3632009	12234	337	52-

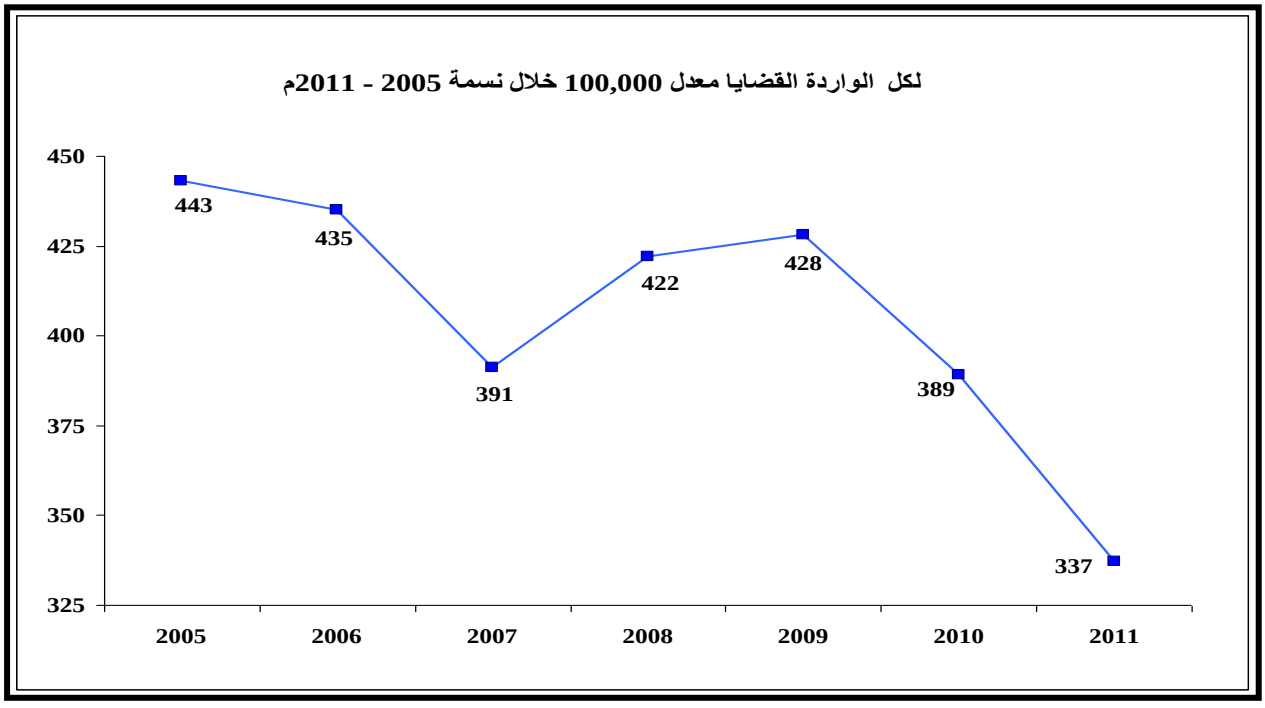

- يتباين معدل القضايا الواردة خلال السنوات 2005 – 2011 لكل 100,000 من السكان حيث انخفض خلال السنتين الأُوليتين ثم ارتفع خلال عامي 2008 ، 2009 وبعدها عاود الانخفاض خلال السنتين الأخيرتين .
- أما عن مقدار التغير في معدل القضايا السنوي فقد انخفض خلال عام 2006 بمقدار 8 قضايا وفي عام 2007 بمقدار 44 قضية ليرتفع بمقدار 31 قضية عام 2008 ، وبمقدار 6 قضايا في عام 2009 ثم ينخفض إلى 52 قضية عام 2011 عن سابقها.

ب- القضايا المتصرف فيها :

جدول **(10)**

معدل القضايا المتصرف فيها لكل **100,000** نسمة من السكان خلال الفترة **2005 – 2011م**

السنوات	إجمالي السكان	عدد القضايا	معدل القضايا	التغير في معدل القضايا
2005	2866888	13160	459	-
2006	3051845	13539	444	15-
2007	3328136	13300	400	44-
2008	3385540	14036	415	15
2009	3442945	15347	446	31
2010	3566437	14265	400	46-
2011	3632009	12621	347	53-

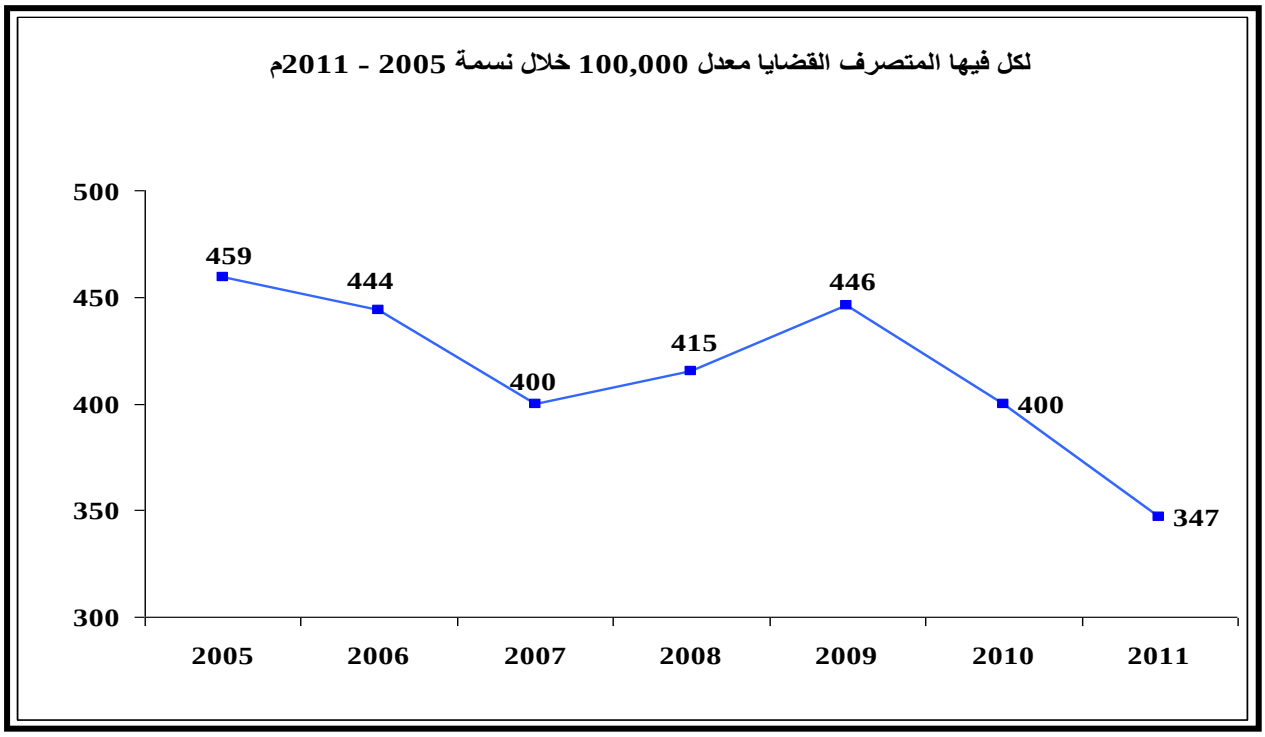

- كما سبق القول عن معدل القضايا الواردة نجد أن هناك تماثلاً من حيث ارتفاع المعدل وانخفاضه للقضايا المتصرف فيها فينخفض المعدل في السنتين الأوليتين (2006 – 2007) عن سابقهما ثم يرتفع في السنتين التاليتين ليعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين .
- أما عن مقدار التغير في معدل القضايا السنوي فقد انخفض خلال عام 2006 و 2007 بمقدار 15 و 44 قضية على الترتيب ليرتفع بمقدار 15 قضية عام 2008 ، وبمقدار 31 قضية في عام 2009 ثم يعاود الانخفاض إلى 53 قضية في عام 2011 .

خامساً : التوقعات المستقبلية للقضايا الواردة والمتصرف فيها :

تم التنبؤ بإعداد القضايا الواردة وكذلك القضايا المتصرف فيها والذي شمل الحد الأدنى والمتوقع والأعلى وذلك خلال الخمس سنوات القادمة 2012 – 2016 على النحو التالي :

أ- **القضايا الواردة المتوقعة :**

جدول **(11)**

عدد القضايا الواردة المتوقعة خلال الفترة **2012 - 2016** م

السنة	أدنى	متوقع	أعلى
2012	8436	12294	16152
2013	6898	12354	17809
2014	5732	12414	19095
2015	4758	12473	20189
2016	3907	12533	21159
متوسط الفترة	5946	12414	18881

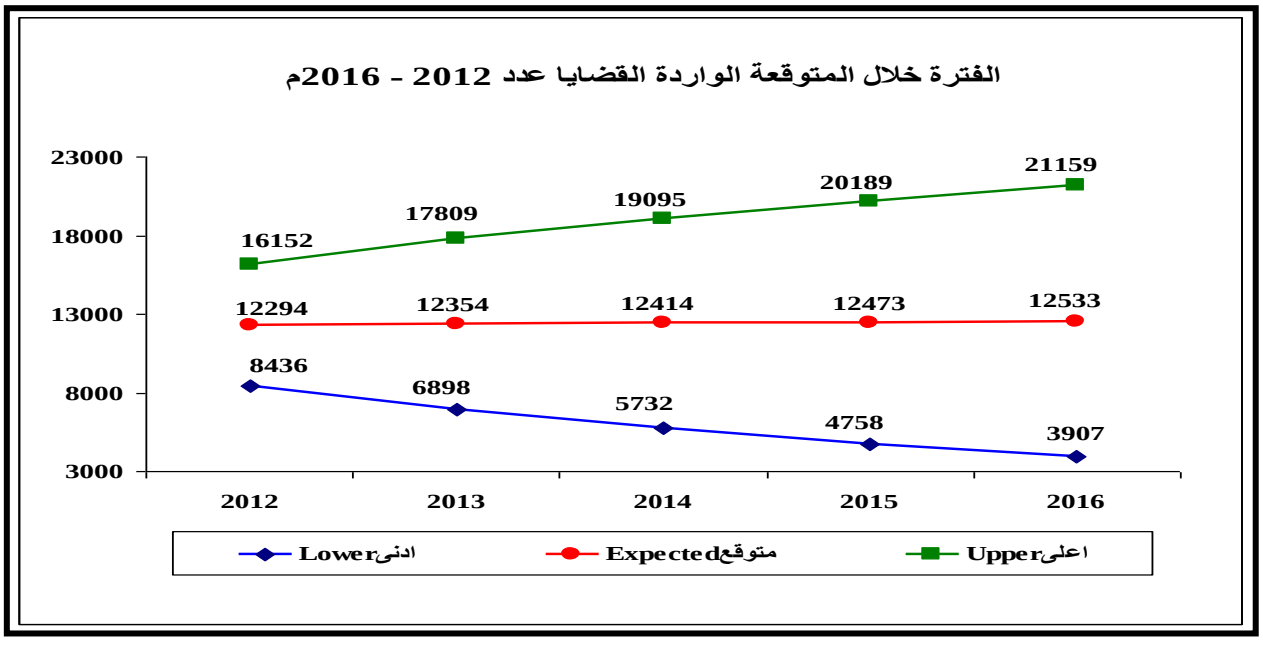

يشير الجدول والشكل السابقين إلى :

- أن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة قد بلغ 12414 قضية وبحد أدنى 5946 قضية ، وبحد أعلى18881 قضية خلال الفترة 2012 – 2016 وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95% .

ب- **القضايا المتصرف فيها المتوقعة :**

جدول (12)

عدد القضايا المتصرف فيها المتوقعة خلال الفترة 2012 – 2016 م

السنة	أدنى	متوقع	أعلى
2012	10711	13518	16324
2013	10845	13916	16986
2014	10972	14092	17211
2015	11041	14170	17299
2016	11074	14205	17336
متوسط الفترة	10929	13980	17031

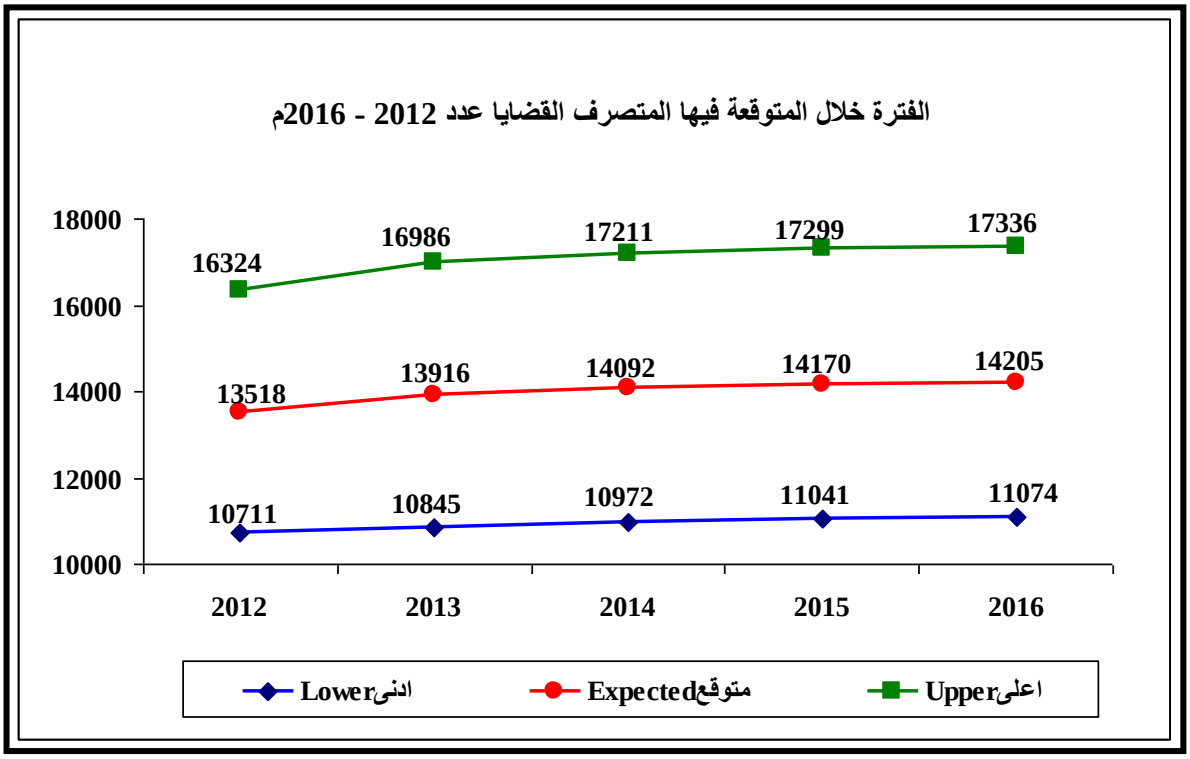

يشير الجدول والشكل السابقين إلى :

- أن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا المتصرف فيها قد بلغ 13980 قضية و بحد أدنى 10929 قضية وبحد أعلى17031 قضية خلال الفترة 2012 – 2016 وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95% .

الخاتمة والتوصيات

أن الجريمة فعل مخالف للقانون والجريمة أياً كانت ضآلتها فهي تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه ، لذا فإننا قمنا بدراسة أعداد القضايا المسجلة بالنيابات وما تم بشأنها وبعض الاطلاع على البيانات والجداول المذكورة خلال فترة الدراسة 2005 –2011م ، وحساب عدد القضايا المتوقعة خلال السنوات الخمسة القادمة يتضح ما يلي :

1- القضايا الواردة :

- هناك تزايد في أعداد هذه القضايا سنوياً وهذا يعد طبيعياً نتيجة لوضع المجتمع ، وتزايد أعداد السكان سواء من المواطنين بوجه عام والمقيمين بوجه خاص حيث تتزايد سنوياً بعض أنواع قضايا الجنايات والشئون التجارية من قبل المقيمين في حين تزايد أعداد قضايا الأحداث لدى المواطنين .

2- القضايا المنظورة والمتصرف فيها :

- بناءً على تزايد أعداد القضايا الواردة تتزايد أعداد القضايا المنظورة أمام النيابات ومع ذلك ترتفع نسبة الإنجاز لجميع القضايا إلى ما يقارب 95% ، وذلك دليل على زيادة الجهد المبذول من قبل أعضاء النيابة العامة للفصل في هذه القضايا .

3- أنواع القضايا :

- تمثل قضايا الجنايات بأنواعها المختلفة العدد الأكبر من القضايا المسجلة بالنيابات حيث تمثل أكثر من 50.0% من أعداد القضايا وتأتي جنح التجارة بالمرتبة الثانية يليها جنح الأحداث بالمرتبة الثالثة وبعدها جنح الشيكات بالمرتبة الأخيرة من حيث عدد القضايا .

4- القضايا الواردة بالنيابات :

- سجلت نيابة الشئون التجارية أعلى أعداد قضايا (الواردة – المنظورة – المتصرف فيها) عن باقي النيابات يليها نيابة الأموال العامة ثم نيابة الأحداث ، كما تمثل القضايا المسجلة بنيابة المخدرات المرتبة السادسة بعد نيابتي الفروانية وحولي من حيث عدد القضايا.

5- أعداد المتهمين :

- جاءت أعلى نسبة من المتهمين في قضايا الجنايات لجميع الجرائم من الجنسية غير الكويتية فيما عدا جرائم المخدرات فقد كانت النسبة الأكبر فيها لمتهمين كويتيين وكذلك جاءت جرائم الاختطاف والقبض والحجز بنسب مرتفعة ، وبما أن هذه الجرائم تمس المجتمع الكويتي كان لا بد من التصدي لها للحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع الكويتي ، حيث أن تزايد ظاهرة اتجار وتعاطي المخدرات وجرائم الاختطاف والقبض والحجز سيؤدي إلى تزايد الجرائم الأخرى بالدولة كالجرائم الأخلاقية والسرقات والاعتداءات وغيرها من الجرائم التي تهدد أمن المجتمع ويكون التصدي لها عن طريق :
  - تشديد القوانين وتغليظ العقوبات ليكون ذلك رادع لمن يمارسها .
  - تعزيز الوعي الديني عند الأفراد والوعي الثقافي لديهم.

- توعية الأفراد بالآثار المدمرة لهذه الجرائم وما يترتب عليها عن طريق وسائل الإعلام والندوات والملتقيات.

- ثم تأتي قضايا الشئون التجارية من حيث ارتفاع نسبة المتهمين غير الكويتيين حيث إنها قضايا تخص الغش التجاري ومخالفة القوانين التجارية وتقع هذه المخالفات على المقيمين عادة حيث أنهم يمثلون الفئة الكبرى من العاملين بهذا المجال.
- يشير التوزيع النسبي للمتهمين في جنح الأحداث أن النسبة الأكبر كانت من المتهمين الكويتيين وهذا يسلط الضوء على الدور الهام الذي يجب أن تقدمة الأسرة والمجتمع وذلك عن طريق :

- التوعية والتهذيب بغرس القيم الأخلاقية والاجتماعية وتعزيز الوازع الديني في نفوس الشباب.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة وعمل البرامج والندوات مع مختلف الجهات المعنية بشأن التعريف والتوعية لفئة الأحداث ونشر الوعي الثقافي والقانوني لديهم.
- تخصيص الوالدين الوقت الكافي لمجالسة الأبناء، وتبادل الأحاديث المتنوعة كالأخبار الاجتماعية والثقافية وغيرها ، ومنحهم الثقة وإشراكهم في القيام بأدوار اجتماعية وأعمال نافعة.
- شغل وقت فراغ الشباب بكل ما هو مفيد وذلك عن طريق ممارسة النشاطات والهوايات المختلفة.

6- معدل القضايا بالنسبة لعدد السكان :

- يرتبط قياس معدل القضايا بالنسبة للسكان بزيادة أو نقصان عدد السكان السنوي ، حيث أن معدل الزيادة السكانية يختلف عن معدل الزيادة في عدد القضايا ، وتشير النتائج إلي أن هناك تناقص واضح في معدل القضايا بالنسبة لعدد السكان خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة ثم يرتفع المعدل خلال العامين 2008 ، 2009 ثم يعاود الانخفاض مره أخرى خلال العامين الأخيرين وتتوقف أعداد القضايا المتصرف فيها طبقاً للأعداد المنظورة سواء بالزيادة أو بالنقص .

7- التوقعات المستقبلية للقضايا خلال الخمس سنوات القادمة :

- أن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة والمتصرف فيها خلال الخمس سنوات القادمة للفترة من 2012 وحتى 2016 في تزايد طفيف ، مما يساهم في وضع الإجراءات والسياسات المستقبلية التي تساعد في مواجهة زيادة أعداد القضايا الواردة والمنظورة من جانب وزيادة الفصل في القضايا المتصرف فيها من جانب آخر.